Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

ثانيهما، فإن نُفِيَتْ لم تُلْغَ، وإلاّ فإن تأخرا ولم يتصدر العامل فالإعمال أحسن، أو تصدر فيجب، أو وُسِّطَ أو أُخِّرَ فالإلغاء مع التأخير أحسن منه مع التوسط. هذا ما لم يؤكَّدْ بمصدر، أو بضميره، أو إشارة إليه، فإن أُكِّدْ فقد تُلغَى وَسَطاً، أو آخراً، والإلغاء مع الضمير أقلّ منه مع الإشارة، ومع صريح المصدر أقلّ منه بكثير. وتسد «أنْ وأنّ» مسدَّهما. ويقع الفصل بين مبتدأ وخبر، وما هما أصلُه بشرط تعريفهما، أو تنكيرهما، أو أحدهما، غير قابل «ألْ» وهو ضميرٌ منفصلٌ لا موضع له من الإعراب، يطابق الأول إفراداً، أو تكلّماً، وفروعهما، [١٧ ظ] ولا يُجْمَعُ بينه وبين التوكيد، ولا يَتَعَيَّن إلاّ في باب «كان» إن دخلت اللام عليه، وفي باب «ظنّ وأَعْلَمَ» إن أُظهِر ما قبله، وقَلّ بين حالٍ وصاحِبها.

ويجوز في أفعالِ القلوبِ التعليقُ، وهو تَرْكُ العملِ لمانعٍ، والمانعُ وجوباً همزةُ استفهامٍ، أو اسمه، أو مضافٌ إليه، أو لامُ ابتداء، أو «ما» لنفي، أو «إنّ» واللامُ في خبرها، وجوازاً استفهام عن الاسم في المعنى، إلاّ إنْ تضمَّن الفعلُ معنى ما لا يُعَلَّق، فيجب الإعمالُ، ولا يُعَلَّقُ غيرُ قلبيٍّ إلاّ سؤالٌ، أو رؤيةٌ. والمعلَّقُ، إن تَعَدّى لواحدٍ بالحرف، فالجملة في موضعه بعد إسقاطه، أو بنفسه فكذلك، أوْ لاثنين سَدَّتْ مَسَدَّهُما، فإن عمل في مستفهَم عنه في المعنى، ففي موضع الثاني، وإن تعدّى لواحد فَبَدَلُ شيء من شيء على حذف مضافٍ. والصحيحُ، أنّ المعلَّقَ في جميع ما ذُكِرَ متعدٍّ [١٨ و] إلى اثنين أصلاً، أو تضميناً، والى ثلاثة: «أَعْلَمَ» لا لتعريفٍ، وبمعناها «أرى، وأَنْبَأَ، ونَبَّأَ، وأخْبَرَ، وخَبَّرَ، وحَدَّثَ». وثانيها الأولُ لـ «ظَنّ»، والثالثُ ثانيها، وما سدّ في «ظنّ» سدّ هنا، وكلّ مفعول يجوز حذفه اختصاراً واقتصار إلاّ أحد